

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنه سبق أن تقدم وكيل المدعية الموضج ببياناته أعلاه بلائحة دعوى إلى المحكمة التجارية بجدة ذكر فيها: ١.٢٥٠ واحد وأربعون ألفاً ومائتان وخمسون ريالاً يشمل تلك الخدمات الموضحة في عرض السعر المقدم من المدعى عليها وهي: (توريد وتركيب أنابيب Upvc) تصنيف (٥) بوصلات رأس وذيل مرننة مزودة بحلقات مطاطية مع الأكواع والجلب طبقاً للمواصفات الفنية وتوريد وتركيب وصلات على شكل حرف (٧) لربط المخارج على مسار خط الصرف الصحي الرئيسي وتوريد وإنشاء غرف تفتيش من الخرسانة المسلحة والطبقات العازلة الخارجية والتطبيط الداخلي طبقاً للمواصفات الفنية) وتم الاتفاق على أن تكون مدة تنفيذ الأعمال خمسة أيام تبدأ من تاريخ الدفع المقدمة للمدعى عليها. بتاريخ ٢٠٢٠٢٦ م دفعت المدعية للمدعى عليها مبلغ قدره (٦٢٥,٢٠) عشرون ألف وستمائة وخمسة وعشرون ريالاً بموجب حواله بنكية صادرة من البنك السعودي للاستثمار. ٠٠٠) خمسة عشر ألف ريال بموجب حواله بنكية، كما تم الاتفاق بأنه في حال تأخر المدعى عليها عن تسليم الأعمال عن المدة المحددة أي بتاريخ ٢٠٩/٢٠٢٠ م يتم تطبيق غرامة تأخير قدرها (٢%) من مبلغ إجمالي قيمة الأعمال عن كل يوم تأخير. بذلك المدعية كل المحاولات الودية مع المدعى عليها لإنهاء الأعمال في الموعد المتفق عليه، ولم تلتزم المدعى عليها في إتمام العمل في الموعد المتفق عليها، وقد تأخر المدعى عليها عن مدة تسليم الأعمال مدة (٧٢) يوماً حيث التزمت بتسليم الأعمال بتاريخ ٩/٢٠٢٠ م وقد انتهت المدعية من تنفيذ الأعمال بواسطة مقاول آخر بتاريخ ٢٠٢٠١٤/١١/٢٠ ليصبح إجمالي مدة التأخير (٧٢) يوماً، على إثر ترك المدعى عليها العمل ومجادرتها موقع العمل دون إكمال التنفيذ وفق المواصفات المتفق عليها فقد استدعي الأمر الاستعانت بشركة لسحب مياه المجاري قدرت تكلفتها بمبلغ قدره (١٥٣)، تعاقدت المدعية مع مقاول آخر لاستكمال المشروع (مؤسسة وتمت جدة) وبعد معاينته للموقع جرى الاتفاق على استكمال الأعمال بمبلغ وقدره (٢٢) ٠٠٠ وعشرون ألف ريال حيث لم تلتزم المدعى عليها بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بالسعر والمواصفات المتفق عليها حيث تكفلت المدعية بدفع مبلغ وقدره (٢٢,٢٢) إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغاً وقدره (٥٠,٥٠) واحد وأربعون ألفاً ومائتان وخمسون ريال الممهور بتوقيع وختم المدعى عليها. ٣- حواله صادرة على مطبوعات البنك السعودي للاستثمار بتاريخ ٢٠٢٠٢٦/٠٢/٢٠ بمبلغ قدره (٢٠,٤٠) محضر اجتماع على مطبوعات المدعى عليها بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٠ م الممهور بتوقيع وختم المدعى عليها. ثم قدم وكيل المدعى عليها جوابه على الدعوى المتضمن: الدفع بأن المدعى عليها قامت بجميع الأعمال المطلوبة منها. وتشير الدائرة إلى أنه بعد اطلاعها على ملف القضية حيث استدعي النظر القضائي ندب خبير هندي، فقد جرى عرض ذلك على وكيل المدعية فأجاب بقوله: لا مانع لدى موكلته من ندب خبير هندي لهذه القضية وأن تدفع أتعابه ابتداءً على أن يتحملها الخاسر في نهاية القضية. وبيان مستحقات كل طرف على الآخر، وبيان تأخير المدعى عليها عن تنفيذ الأعمال من عدمه. وتشير الدائرة إلى أنه قد وردتها تقرير الخبير الابتدائي والذي انتهى فيه إلى استحقاق المدعية في ذمة المدعى عليها مبلغ قدره (٢١)، كما حضر وكيل المدعى عليها وبعد اطلاع الدائرة على التقرير الختامي ورده على ملاحظات طرفى الدعوى وطلب وكيل المدعية الحكم بما انتهى إليه تقرير الخبير إضافة إلى أتعاب المحامية وأتعاب الخبرة، ٤- إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغاً وقدره (٥٠، وأجمل وكيل المدعى عليها اجابته في: الدفع بأن المدعى عليها قامت بجميع الأعمال المطلوبة منها. ولما نسبت الدائرة خبيراً من قبلها بحسبان ما نصت عليه المادة (١٢٨) من نظام المرافعات الشرعية للوقوف على النزاع بين الطرفين وفحص المستندات وكشف الحسابات والتثبت من المسدد وبيان استحقاق كل طرف تجاه الآخر، وأما عن مطالبته بلزم المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغاً وقدره (٥٠)، كما تبين من تقرير الخبير وجود حقوق كل من طرفى الدعوى على الطرف الآخر، مما تنتهي معه الدائرة إلى رفض طلبات تحمل أتعاب الخبرة والمحامية على المدعى عليها. لما هو موضع بالأسباب وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد.